بفهم معنى ذي وهو صاحب من لفظه وكذا فوق
وانما شرط ليتوصل بذي الى الوصف باسماء الاجناس
وبفوق الى علوخاص وقس على هذا فقط خرج باسم
الشرط والاستفهام فانها كما تدل على معنى في نفسها
تدل على معنى غيرها وهو معنى الشرط والاستفهام و
هذا القيد ذكره الخوارزمي ولا بد منه في الحد وقد اشار
اليه الرضي في شرحه وابن هشام في جامع بقولهما
والحرف لا يدل على معنى الا في غيره **حد التثنية** اصلها
العطف وعدل عنه كراهة التطويل وارادة الاختصار
والرجوع اليه اليه غير جايز لانه اصل مرفوض الا
في ثلاثة مواضع مذكورة في التسهيل **جعل الاسم**
بتصرف الناطق به على ذلك الوجه بعد الوضع من الواضع
لا بوضع الواضع فخرج نحو زيدا مما وضع لاثنين **القابل**
للتثنية نعت للاسم فخرج ما لا يقبلها فلا يثنى وهو نوعان
تثنيته الى اجتماع اعرابين وهو المثنى والجمع على حده اوالى

افراط الثقل وهو الجمع المتناهي كمساجد وما استغنى
عن تثنيته بلفظ اخر غير مثنى وذلك كالفاظ العدد
كلها الا مايه والفا **دليل اثنين** مفعول ثاني لجعل
مخرج لما لفظه تثنية مرادا به التكثير لحنانيك
وهذا ذبك ومنه ثم ارجع البصر كرتين اي كرات ولما
جعل لفظ التثنية فيه لشيء واحد كالمقصين والجملين
متفقين لفظا دايما مخرج للمختلفين فلا يثنيان الا
على سبيل التغليب كالقمرين والعمرين قال ابو حيان
وما ورد منه انما روعي فيه التغليب يحفظ ولا يقاس
عليه وصرحوا بانه ملحق بالمثنى فلهذا استفدت
ما في التسهيل من لفظ غالبا بعد قوله في اللفظ
الموهم ان نحو القمرين مثنى حقيقة **وكذا معنى** عند
اكثر النحاة ونسب الى المحققين فلا يجوز تثنية المشترك
ولا المجاز بل ولا جمعهما ولحنوا الحريري في قوله واثنى
بلاعتين واورد عليهم تثنية العلم المشترك و

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)